



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2001

فهرس

* التصويت على مشروع القانونين المتعلقين بـ:

- الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.

- حماية الساحل وتنميته.

* ملحق: سؤال كتابي وجواب.

محضر الجلسة العلنية الثالثة والثلاثين المنعقدة يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2001 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة:

- شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم.
- شريف رحمانى، وزير تهيئة الإقليم والبيئة.
- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نستأنف أشغالنا في الجلسة الثانية لهذا اليوم والمخصصة للتصويت على مشروع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، وكذا مشروع القانون المتعلق بحماية الساحل وتنميته، وأحيل الكلمة بداية إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط ليقدم لنا مقدمة التقرير التكميلي عن المشروع الأول السالف ذكره.

السيد مصطفى بن محمد: شكرا سيدي الرئيس. نظرا إلى أهمية المشروع وخطورته...

الرئيس: هذا تدخل يا سيد مصطفى بن محمد، رجاء، لقد مضت أربع سنوات على وجودك بهذا المجلس وأنت على علم بالترتيبات، فإذا كانت لديك وجهة نظر فقد سبق لك وأن عبرت عنها، وإن كانت لديك تدخلات فإنك ستعبر عنها عند التصويت والذي يعتبر موقفا سياسيا مسؤولا نحترمه مهما كان توجهه، شكرا.

نعم، تفضل...

السيد مصطفى بن محمد: شكرا سيدي الرئيس. قلت إنه نظرا إلى أهمية هذا المشروع وخطورته المتعلق بالكهرباء، لدي اقتراح أود تقديمه...

الرئيس: سيد مصطفى بن محمد، لا يكون النقاش والاقتراح في جلسة التصويت، مرت أربع سنوات على وجودك بالمجلس.. رجاء السيدة لويزة حنون، تفضل السيد المقرر.. "شوشرة".

المقرر: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وعيد سعيد مبارك.

أقدم إليكم مقدمة التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات:

في إطار إعداد التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، وعملا

الكهرباء من جهة أخرى، وتوضيح شروط الممارسة بالنسبة إلى بعض الأطراف التي مارست ضمن أحد الأجهزة المشكلة للإطار المؤسسي المنصوص عليه في مشروع القانون.

- اعتماد المصطلحات المستوفية للمعنى المتوخى من منطوق الأحكام.

وأعادت اللجنة إلى جانب هذا، صياغة بعض الأحكام بإدراج مصطلحات سقطت سهوا من نصها.

وهكذا، إذا كان الإطار التشريعي الجديد يندرج ضمن منطوق المنافسة التي يملئها الانفتاح الاقتصادي ومن ثمة تحسين الأداء الاقتصادي باعتماد أساليب التحديث والتأهيل والتطوير لتحقيق نمو نوعي، فإن الالتزام بواجبات المرفق العام بالنسبة إلى القطاع الاستراتيجي يبقى، في نظر اللجنة، الشرط الأساسي في التوفيق بين حاجات المواطن والنشاط الاقتصادي التنافسي.

هذا ولا يفوت اللجنة أن تتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة النواب على مداخلاتهم الثرية التي ميزت المناقشة العامة، وكذا السادة مندوبي أصحاب التعديلات على مساهماتهم في إثراء هذا المشروع.

كما تتوجه اللجنة بالشكر إلى السيد وزير الطاقة والمناجم وكذا إدارات الوزارة على استعدادهم طيلة أشغال اللجنة.

تلکم هي أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات المعروض عليكم للتصويت. وشكرا.

الرئيس: شكرا.

يرجى من السادة رؤساء المجموعات البرلمانية أن يطلبوا من السادة النواب المنتميين إلى مجموعاتهم الالتحاق بالقاعة للتعبير عن الموقف، لأن عملية التصويت ليست مسؤولية فردية فحسب وإنما جماعية.

بأحكام المواد 44 و 61 و 62 من النظام الداخلي للمجلس، عكفت لجنة الشؤون الاقتصادية والتنموية والصناعة والتجارة والتخطيط على دراسة التعديلات المحالة عليها من قبل السيد رئيس المجلس بتاريخ 06 ديسمبر 2001 والبالغ عددها إحدى عشر (11) تعديلا.

ولهذا الغرض، استمعت اللجنة إلى مندوبي أصحاب هذه التعديلات بحضور ممثلي وزارة الطاقة والمناجم، حيث تبادل الأطراف وجهات النظر حول الانشغالات المعبر عنها ومدى استجابتها لفلسفة المشروع وروحه.

ومن خلال النقاش الواسع بين أعضاء اللجنة ومندوبي أصحاب التعديلات، توصلت هذه الأخيرة إلى ما يأتي:

- ضبط الإطار المؤسسي الساهر على تنظيم أسواق الكهرباء وتوزيع الغاز وسيرها بما يكفل التمييز بين الأطراف ذات الخبرة والاختصاص في الحقل الاقتصادي والمؤهلة للتسيير والتحكم في تقنياته والمتمتعة بسلطة القرار خلافا لبعض الأطراف الأخرى التي لا يعقل أن تقم في شؤون التسيير بحكم المهام الموكلة لها دستوريا أو بحكم صفتها الاستشارية،

- تبني الاهتمامات الرامية إلى فعالية التسيير الاقتصادي والحث على اكتساب تقنيات ومؤهلات واختصاصات في مستوى الأداء المنشود، وذلك من خلال التأكيد على الامتثال للمقاييس والمعايير والشروط التي تمليها مقتضيات أسواق الكهرباء والغاز.

- استبعاد الاهتمامات التي تثير تناقضا بين الأحكام على اعتبار أن مشروع القانون قد حدد بصورة جلية الطبيعة القانونية للأجهزة المشكلة للإطار المؤسسي العام.

- ضمان فعالية سير الأجهزة المشكلة للإطار المؤسسي من خلال ضبط كفاءات اتخاذ القرار في المسائل المرتبطة بهذا الحقل الحساس،

- تدقيق مضامين بعض الأحكام بما يكفل التمييز بين شبكة نقل الكهرباء ونقل الغاز من جهة، وشبكة توزيع

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. ومنتقل الآن إلى المادة 40. وبما أن السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على المادة 40 في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 40 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ومنتقل إلى المادة 63، وبما أن السيد محمد الوردى خلفاوي متفق -دائما- مع اللجنة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة، كما عدلت في التقرير التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 63، كما عدلت في التقرير التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ومنتقل إلى المادة 68، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 68 في صياغتها الجديدة للتصويت.

وعليه، تنتقل الآن إلى عملية التصويت على المادة 3. والكلمة للسيد عبد القادر كويني، وبما أن السيد عبد القادر كويني ويزيد بن عائشة متفقان مع اللجنة، بخصوص المادة 3 في صياغتها الجديدة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 3 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر بأن المجلس قد صوت على هذه المادة. والآن وبما أن السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة بخصوص المادة السادسة أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على المادة السادسة كما وردت في مشروع القانون.

الرئيس: أعرض المادة السادسة كما وردت في مشروع القانون للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. ومنتقل الآن إلى المادة 18، والكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 18 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المتنعون...شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. وبما أن السيد مصطفى قريشي متفق مع اللجنة بخصوص المادة 117 أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما عدلت في التقرير التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 117 كما عدلت في التقرير التمهيدي للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون...شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ومنتقل الآن إلى المادة 117 مكرر جديدة، وبما أن السيد عبد الحميد بولفغات متفق مع اللجنة أحيل إذن الكلمة إلى السيد المقرر، حيث تعتبر هذه المادة مادة جديدة.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 117 مكرر الجديدة للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون...شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. ومنتقل إلى المادة 124، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين شقلال.

السيد نصر الدين شقلال: شكرا سيدي الرئيس، كان المبتغى هو إضافة فقرة جديدة إلى المادة وهي " تخضع إلى ضبط" وبالتالي قد اتفق مع اللجنة.

الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين شقلال، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون...شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. ومنتقل إلى المادة 69 في صياغتها الجديدة وبذلك أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون...شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ومنتقل إلى المادة 80 ، وبما أن السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما عدلت في التقرير التمهيدي.

الرئيس: بما أن السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة، أعرض المادتين 80 و 82 في صياغتهما الجديدة للتصويت.
على المصوتون بنعم على المادتين أن يرفعوا أيديهم.
المعارضون... شكرا.
المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هاتين المادتين. ومنتقل الآن إلى المادة 115، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 115 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.

الرئيس: أعرض المادة 124 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. وبما أن السيد نصر الدين شقلال متفق مع اللجنة بخصوص المادة 127، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما عدلت في التقرير التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 127 كما عدلت في التقرير التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ومنتقل إلى التصويت على المواد التي عدلت في التقرير التمهيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر لقراءة الأرقام.

المقرر: المواد هي: 1، 2، 4، 5، من المادة 8 إلى المادة

17، من المادة 19 إلى المادة 21، 23، 24، 26، 29،

من المادة 34 إلى المادة 39، من المادة 41 إلى المادة

49، من المادة 51 إلى المادة 54، 56، من المادة 58

إلى المادة 61، 65، 67، ومن المادة 71 إلى 73، من

المادة 75 إلى المادة 78، من المادة 83 إلى المادة

86، من المادة 88 إلى المادة 110، 113، 114،

116، 118، من المادة 120 إلى المادة 123، 125،

من المادة 128 إلى المادة 150، من المادة 152 إلى

163، 165، 166، ومن المادة 172 إلى 181.

الرئيس: شكرا للسيد المقرر.

أعرض المواد التي قرأت أرقامها من قبل السيد المقرر للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد. ومنتقل الآن إلى المواد التي بقيت كما وردت في مشروع القانون، والكلمة إلى السيد المقرر لقراءة أرقامها.

المقرر: المواد هي: 7، 22، 25، 27، 28، من المادة

30 إلى المادة 33، 50، 55، 57، 62، 64، 66، 74،

79، 81، 87، 111، 112، 151، 164، ومن المادة

167 إلى المادة 171.

الرئيس: أعرض المواد التي قرأت أرقامها من قبل السيد المقرر، والتي بقيت كما وردت في مشروع القانون للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد. ومنتقل الآن إلى المواد التي يقترح حذفها، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: المواد هي : 119 و 126.

الرئيس: أعرض المادتين 119 و 126 المقترح حذفهما للتصويت.

المصوتون بنعم -على الحذف طبعاً- شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد وافق بالأغلبية على حذف المادتين المذكورتين.

سيدي الرئيس،
حضرات السيدات والسادة،
يهدف هذا النص أساسا إلى توجيه رسالتين:
الرسالة الأولى موجهة إلى المستثمرين وتمثل في الفصل
الواضح بين أدوار الدولة والمستثمرين والمساواة في
التعامل وتشجيع الاستثمار في الكهرباء وتوزيع الغاز
بواسطة القنوات، بالإضافة إلى الالتزامات المتعلقة بتلبية
حاجات السوق الوطنية ومراقبة البيئة وحمايتها .

أما الرسالة الثانية فإنها موجهة إلى المجموعة الوطنية
وتتمثل في إحداث مناصب شغل جديدة عن طريق
الأنشطة الناتجة عن الاستثمارات، وفي تلبية الطلب
المتزايد على الطاقة إلى جانب التنمية المستدامة
للنشاطات وما ينجم عنها من ارتفاع مداخيل الدولة ومن
مساهمة المستثمرين في تحسين ظروف الحياة بشكل
عام، كما لا يفوتني أن أتوجه بهذه المناسبة بالشكر إلى
فريق الخبراء الجزائريين الذين أعدوا مشروع هذا القانون
وسهروا على متابعته في كل المراحل التي مر بها إلى
غاية عرضه على مجلسكم الموقر، وأشكركم مرة أخرى،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الآن الكلمة إلى
السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا سيدي الرئيس.
أقدم بدوري بعد التصويت على مشروع قانون الكهرباء
وتوزيع الغاز بواسطة القنوات بالشكر إلى كل النواب
الذين شاركوا في المناقشة العامة والذين قدموا تعديلات،
كما أخص بالذكر النواب أعضاء اللجنة الذين سهروا معنا
منذ بداية تقديم التقرير التمهيدي حتى تقديم التقرير
التكميلي، كما أقدم شكري إلى كل إدارات الوزارة
المعنية والذين لم يبخلوا علينا بتقديم توضيحات من أجل
إثراء مشروع هذا القانون، وأملنا أن يكون هذا الإطار
التشريعي الجديد بمثابة قفزة نوعية لصالح القطاع، كما
أنه سيسمح دون شك بتدفق الاستثمارات الأجنبية
والوطنية - كما سبق وأن ذكر السيد الوزير- وقد ورد

وطبقا للمادة 36 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعرض نص
مشروع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة
القنوات للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.

إذا أعتبر أن المجلس قد صوت بالأغلبية على مشروع
القانون، شكرا للجميع وأسأل السيد الوزير إن كان يريد
أخذ الكلمة، إذن الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
حضرات السيدات والسادة النواب،
السادة الوزراء،
أيتها السيدات، أيها السادة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكري وتقديري
لموافقتكم على نص قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة
القنوات.

ولا يفوتني أن أنوه بالجهود القيمة التي بذلتها لجننتكم
الموقرة في دراسة مشروع القانون وإدخال تعديلات عليه
لإثرائه وهذا يدل على المجهود الكبير والاهتمام الفائق
الذي أوليتموه هذا القانون ووضعكم المصلحة العامة
ومصلحة الدولة في مقدمة اعتباراتكم، وكذلك اهتمامكم
بالموضوعية والتوازن بين الأطراف المعنية بهذا القانون.

يعد التصويت على هذا النص القانوني مكسبا هاما ليس
فقط لقطاع الطاقة والمناجم بل للاقتصاد الوطني كله،
ونحن، مسؤولو وإدارات قطاع الطاقة والمناجم نقدر
موقفكم الداعم الذي سيقوي عزمنا على العمل أكثر من
أجل توفير كافة الشروط الضرورية، والمناخ المناسب
للهيوض بهذا القطاع ونثمنه ونعتز به.

التعديلات المقترحة ودراستها أساسا من زاوية تدعيم آليات وأدوات تسيير الفضاء الساحلي وحمايته وغايتها في كل ذلك الحرص على إثراء مشروع القانون بما يكفل تطبيقه الفعال.

وعلى هذا الأساس، أسفر النقاش الواسع بين الأطراف على تبني بعض الانشغالات الرامية في مجملها إلى تبيين الإجراءات والتدابير الكفيلة بالاستعمال الأمثل للفضاء الساحلي والمحافظة عليه، وتنقيح الأحكام بما يضمن تكريس المفاهيم والمصطلحات التقنية الملائمة ومن ثمة إضفاء الإنسجام فيما بينها.

ويمكن تبيان موقف اللجنة من التعديلات المقترحة فيما يأتي:

- أولا: ضبط آليات التحكم في النسيج العمراني على الشريط الساحلي.

- ثانيا: استبعاد المسائل التي يكتسبها طابع الشمولية والتي سبق للقانون العام (القانون المدني وقانون الإجراءات الجزائية) تحديد مجال اختصاصها وتطبيقها، أو تلك التي هي أصلا من صلاحيات الدولة لاغير، أو كونها مأخوذة بعين الاعتبار ضمن نصوص تشريعية أو تنظيمية أخرى بما فيها مشروع هذا القانون ذاته.

- ثالثا: تبني بعض الاهتمامات الكفيلة بإضفاء الطابع الردعي على المخالفات لأحكام مشروع القانون.

- رابعا: الإتفاق على صيغ مشتركة من شأنها تدقيق الأحكام المقترحة للتعديل وضبط بعض المفاهيم المعتمدة في مشروع القانون.

إن حرص الجميع على تنقيح مشروع القانون بما يكفل إرساء سياسة واضحة المعالم لتسيير الفضاء الساحلي عن طريق مختلف أدوات وآليات التنفيذ التي سبق لاستراتيجية تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المصادق عليها مؤخرا، أن رسمت التوجيهات الكبرى بما فيها تلك المتعلقة بالفضاء الساحلي، يترجم الرغبة الملحة في التكفل الجاد بتهيئة مختلف الفضاءات وحمايتها وتأمينها في إطار التنمية المستدامة المنشودة والمتعددة الأبعاد.

شيء جديد كذلك ويتمثل في خوض هذا القطاع غمار التصدير، ونأمل أن يكون بمثابة عامل لجلب أموال كبيرة للوطن كما ننتظر من هذا القانون أن يحدث مناصب شغل جديدة مع تحسين الخدمات بقطاع الكهرباء والغاز وبالتالي حماية المستهلك.

وأقدم شكري مرة ثانية ونحن في أيام العيد إذ نعتبره يوم عيد لهذا القطاع فمبروك عليه، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد رئيس اللجنة والسيد الوزير والسادة المساعدين والسادة أعضاء اللجنة ومكتبها والسيدات والسادة نواب الأمة على مساهمتهم في إثراء مضمون هذا النص. وننتقل إلى الملف الثاني والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه، وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية لكي يقدم لنا مقدمة التقرير التكميلي الخاص بالملف موضوع الدراسة.

المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم.

نقول في البداية للجميع عيد سعيد مبارك، وكل عام وأنتم بخير.

إليكم مقدمة التقرير التكميلي الخاص بحماية الساحل وتثمينه.

في إطار إعداد التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتعلق بالساحل وتثمينه، وبناء على الإحالة المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني للتعديلات المقترحة على مشروع هذا القانون، عقدت لجنة الإسكان والتجهيز والتهيئة العمرانية والري ثلاثة (3) اجتماعات برئاسة السيد "جيلالي جلاطو" رئيس اللجنة بحضور مندوبي أصحاب التعديلات البالغ عددها اثنان وعشرون (22) تعديلا وكذا ممثلي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

وسعيا إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من الإطار التشريعي الجديد، فقد أولت اللجنة العناية اللازمة لجوهر

هذا ولا يفوت اللجنة أن تعرب عن ارتياحها للنقاش المسؤول والبناء الذي ساد أشغال اللجنة، كما تنوه بالتفهم الذي أبداه السادة مندوبو أصحاب التعديلات.

كما تقدم شكرها للسيدات والسادة النواب الذين ساهموا بمدخلات موضوعية وثرية أثناء المناقشة العامة وبتعديلاتهم الكتابية المحالة على اللجنة.

ونتوجه بالشكر نفسه إلى وزير تهيئة الإقليم والبيئة وإطارات الوزارة على مساهمتهم في تنوير أعضاء اللجنة حول كل المسائل التي شكلت موضوع استفسار أو ملاحظة من قبلهم.

تلکم هي، أيتها السيدات، أيها السادة النواب أعضاء مجلسنا الموقر مقدمة التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتعلق بحماية الساحل وشمينه، المعروض عليكم للتصويت، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد المقرر.

وبما أن السيد لرقم خوجة متفق مع اللجنة بشأن المادة الثانية والسيد هاملي العمري متفق هو الآخر معها بخصوص المادة السادسة ثم إن كل من السيدين هاملي العمري ولرقم خوجة متفقان مع اللجنة بخصوص المادة 7 والمادة 7 في صياغتها الجديدة والمواد 12، 14، 16 فعليه عرض المواد السالفة الذكر مرة واحدة للتصويت أي المواد: 2، 6، 7، 7، 12، 14، 16 دون نسيان المادة 21.

المصوتون بنعم على هذه المواد، شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد، ومنتقل الآن إلى المادة 22، والكلمة للسيد نصر الدين شقلال.

السيد نصر الدين شقلال: شكرا سيدي الرئيس.

لقد عدلت اللجنة المادة 22 وأنا موافق على هذا التعديل لأنه المبتغى، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين شقلال، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما عدلت في التقرير التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 22 كما عدلت في التقرير التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. ومنتقل الآن إلى المادة 23، والكلمة للسيد بلقاسم ملاح.

السيد بلقاسم ملاح: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس، فيما يخص التعديل الذي تقدمت به.

أقدم أولا بالشكر إلى اللجنة على تبنيها لجزء من التعديل والمتعلق بكلمة الشاحنات والعربات ولكن الهدف من هذا التعديل هو المنع التام وليس السماح للشاحنات والعربات...

لأنه ربما يقاس الاستثناء على أشياء أخرى، فتصبح هذه المادة كأنها غير موجودة، لذا أتمسك بتعديلي، وشكرا.

الرئيس: السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة،

أحيل الكلمة إذن إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

أفترح فقط أن يعاد النظر في صياغة هذه المادة. أما التكفل فقد حصل.

شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: إعادة صياغة المادة أمر غير ممكن، كان بالإمكان تبنيها في اللجنة، أما وقد حصل أن وضع التقرير وتم الاتفاق عليه من قبل اللجنة فهذا غير ممكن. أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تفتتح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 25 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. ومنتقل إلى المادتين 31 و33، لقد تقدم السيد العمري هاملي بتعديلين وهو متفق مع اللجنة. إذن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تفتتح اللجنة التصويت على هاتين المادتين في صياغتهما الجديدة.

الرئيس: أعرض المادتين 31 و33 في صياغتهما الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هاتين المادتين. منتقل إلى المادة 37. وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح.

السيد بلقاسم ملاح: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

الرئيس: أعرض المادة 23 في صياغتها الجديدة والمقترحة من قبل اللجنة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

"الله غالب" سيد بلقاسم، منتقل الآن إلى المادة 23 وهي مادة جديدة، السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة وسحب تعديله المتضمن مادة جديدة فلا داعي إذن للتصويت.

منتقل إلى المادة 24 في صياغتها الجديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تفتتح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 24 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

منتقل إلى المادة 25، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين شقلال.

السيد نصر الدين شقلال: شكرا سيدي الرئيس، لقد تكفلت اللجنة بانشغالي في المادة 39، وشكرا.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد العمري هاملي.

السيد العمري هاملي: شكرا سيدي الرئيس.

على أية حال، لقد حصل الاتفاق مع اللجنة لأجل إدراج المهام المذكورة في المادة 25 في المادة 24، لكن الصياغة التي تضمنتها المادة 24 معدلة لم ترق لي، لأن الفقرة 2 منها تنص على أنه يحدد تنظيم هذه الهيئة وسيرها ومهامها الأخرى وتنظيمها عن طريق التنظيم.

الرئيس: أعرض المادة 39 في صياغتها الجديدة للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون... شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ننتقل إلى المادة 46، وأحيل الكلمة إلى السيد خوجة لرقم.

السيد خوجة لرقم: شكرا سيدي الرئيس، تتضمن هذه المادة تعويض الأشخاص المتضررين بفعل تلوث الساحل. في الحقيقة، إن مسار هذه المادة والمادة التي تليها محير قليلا، فمرة تم قبولهما ومرة ثانية قيل لي أنه تم اختصارهما في مادة واحدة، ثم قيل لي مرة أخرى أنه سيتم إعادة ترتيبهما باعتبارهما لن تردا في الجريدة الرسمية، المهم في نهاية المطاف، أن الزملاء أعضاء اللجنة قد اتفقوا معي في المضمون، واعترضوا على تعديلي من حيث الشكل فقط. باعتبار أن مضمون المادتين كان يجب أن لا يرد في مشروع هذا القانون، لأنه قيل لي أحيانا أنه موجود في القانون المدني و في قانون البيئة أحيانا أخرى ولست أدري في أي قانون آخر هو موجود أيضا، فاحترت فعلا في أمري، فإذا كان المبرر هو ورود هذه المادة في القانون المدني فأنا أتساءل بدوري عن مبررات وضع مواد عقابية في قانون حماية الساحل وتشمينه، رغم وجود قانون إسمه قانون العقوبات، وإذا كان مضمون هذه المادة متكفل به في قانون البيئة، فأعتقد أن مشروع قانون البيئة لا يزال في طور الإعداد وكما يقول عامة الناس "حتى يزيد أنسموه بوزيد"، وفي كل الحالات المواطن متضرر بفعل تلوث الساحل. فأنا أهدف بتعديلي هذا إلى هدفين هما:

أولا: دفع المؤسسات الملوثة للساحل إلى التخلي عن تلويثها له باعتبار أنها ستدفع مقابل للمواطن المتضرر.

ثانيا: تقديم تعويضات للمواطن المتضرر، والتي تحددها هيئة تختارها السلطة القضائية.

إذن، إذا كان الحق العام أخذ حقه من خلال المواد

إن الهدف من هذه المادة هو إضافة أعوان الجماعات المحلية فيما يخص البلديات الساحلية فقط أي البلديات الموجودة على الشطر الساحلي حتى يكون عمل الأشخاص المؤهلين مبني على معطيات الجماعات المحلية التي تنتمي إلى إقليم البلدية حتى تكون لها النظرة والمعانة الحقيقية، لهذا أتمسك بهذه المادة. شكرا.

الرئيس: أشكر السيد بلقاسم ملاح، السيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة، أحيل الكلمة إذن إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما عدلت في التقرير التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة كما عدلتها اللجنة في التقرير التمهيدي للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون... شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. ننتقل إلى المادة 38 مكرر جديدة. وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين شقلال.

السيد نصر الدين شقلال: شكرا سيدي الرئيس، أسحب تعديلي.

الرئيس: شكرا، بما أن التعديل سحب، لا داعي إذن للتصويت. ننتقل إلى المادة 39، والسيد محمد الوردى خلفاوي متفق مع اللجنة، أحيل الكلمة إذن إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

اقتضت الضرورة دون اللجوء إلى تعيين هيئة أخرى للقيام بذلك.

سادسا: لا يعقل تحديد المؤسسات التي يمكن أن تتعرض للضرر جراء تلوث الساحل عن طريق التنظيم باعتبار أن مبدأ تعويض الضرر يسري على كل شخص طبيعي كان أو معنوي.

الرئيس: طيب، المادة 47.

المقرر: فيما يخص المادة 47، بعد دراسة مضمون الانشغال المعبر عنه من قبل اللجنة وبحضور مندوب أصحابه، تقدم اللجنة المبررات نفسها المقدمة بشأن المادة السابقة.

الرئيس: ... تفضل.

السيد خوجة لرقم: أعتقد أنني قدمت المبررات الخاصة بالمادة الأولى، فلو كنت أعلم أنه سيتم التصويت على المادتين معا لقدمت...

الرئيس: لا بأس.. تفضل.

السيد خوجة لرقم: فيما يخص المادة 47 جديدة فإنها تتناول أيضا تعويض المؤسسات المتضررة بفعل تلوث الساحل، وفي الحقيقة أنه إذا كانت الدولة تتلقى تعويضات بفعل تلوث الساحل، فأنا أتساءل كيف لا يحق لمؤسسة تضررت بفعل تلوث الساحل أن لا تتلقى تعويضات؟ وحتى المبررات التي قدمها الزملاء أعضاء اللجنة لم تقنعن إطلاقا خاصة وأن هناك ترددا كبيرا في الموقف فيما يخص هذه المادة، وشكرا وبارك الله فيك.

الرئيس: شكرا، السيد المقرر. هل لديك ما تضيفه؟ طيب، وضعية التعديلين هي كالتالي: لقد تقدم السيد خوجة لرقم بتعديلين واللجنة لم توافق عليهما ولم تقدم أية مادة جديدة ولقد قدمت الحجج والمبررات. ما يعرض

العقابية، فعلى أي أساس لا يأخذ المواطن حقه عندما يتعرض إلى أي ضرر؟ أرجو إذن من الزملاء أن يتفهموا منطلق اقتراحي وأن يصوتوا عليه، وبارك الله فيكم، وشكرا لكم.

الرئيس: شكرا، إذا يتمسك السيد خوجة لرقم بتعديله بالنظر إلى أن وضعية المادتين 46 مكرر جديدة و 47 مكرر جديدة واحدة أي أن هناك ترابطا بين المادتين ونظرا لعدم موافقة اللجنة بعد تقديمها مبررات الرفض نعرض المادتين للتصويت مرة واحدة، ويكون الفصل بالقبول أو بالرفض، أحيل الكلمة إذن إلى السيد المقرر.

المقرر:

رأي اللجنة: بعد دراسة مضمون الانشغال المعبر عنه بحضور مندوب أصحابه لم تتبن اللجنة وجهة نظر أصحاب التعديل للمبررات الآتية:
أولا: تعالج المادة مبدأ عاما مكرسا في القانون المدني، المادة 124 منه، والتي تنص على كل عمل يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير، يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض، وبالتالي يخول الحق لأي شخص أو مؤسسة متضررة جراء أي تلوث للمطالبة بالتعويض عن الضرر الملحق مهما كانت طبيعته.

ثانيا: يجد جوهر التعديل أساسه في النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة.

ثالثا: توجد بعض النصوص التشريعية السارية المفعول مثل القانون المتعلق بحماية البيئة والقانون البحري، التي تعالج هذا الجانب.

رابعا: تندرج المادة الجديدة المقترحة في الناحية الشكلية ضمن الأحكام الجزائية وليس بعد المادة الختامية المتعلقة بالنشر.

خامسا: إن السلطة القضائية المختصة مؤهلة وحدها لتحديد طبيعة الضرر، وتقدير حجمه عن طريق الخبرة إذا

السيد الوزير: بسم لله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
حضرات السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،
أعضاء مجلسنا الوطني الموقر،
أيها الحضور الأكارم.

أنها لفرصة طيبة وسانحة حقا لأن أتوجه إليكم في هذا المقام المبجل بأزكى التحيات وأعطر التهاني والتمنيات بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر المبارك، عيد التغلب على نوازع النفس وأهوائها واستحقاق الصائمين وما وعدو به من سليل الجوائز، أعاده الله علينا وعلى مجتمعنا بالخير، ومما يضيء على هذا العيد ميزة أنه يقترن بمصادقتكم الحفية على مشروع قانون الساحل وتنميته وهي مأثورة من حضرات النواب الموقرين وجديرة بالثناء، ولا أملك معها إلا أن أعرب لهم من أجلها عن أسمى آيات العرفان وأبلغ عبارات الامتنان لما تفضلوا به من إقرار لهذا المشروع البيئي الكبير وما بذوله من جهد وعناية لإثراء وإتمامه، ولايسعني إلا أن أعرب لكم مجددا في هذا المجمع الموقر عن مشايرتنا للجنة والمجلس الاهتمام الأكيد والحرص المشترك والإستيقان المشروع بأن هذا النص التشريعي سيفتح بعون الله وحسن توفيقه، آفاق رحبة تتيح حسن التكفل بساحلنا الجميل الذي نريده واجهة جذابة ومقصدا للسائحين والمنتفعين و"مزدردعا" آمنا للثروات الطبيعية ورافدا معتبرا من روافد اقتصادنا الوطني والتنمية المستدامة، أشكركم على حسن الانتباه وعلى بالغ الحرص الذي أوليتموه مشروعنا البيئي والإمتنان، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
(تصفيق).

الرئيس: أشكر السيد الوزير، أسأل السيد رئيس اللجنة إن أراد أخذ الكلمة، أحيل الكلمة إذن إلى السيد رئيس اللجنة.

إذن للتصويت هما التعديلان اللذان تقدم بهما السيد خوجة لرقم.
على المصوتون بنعم على التعديلين أن يرفعوا أيديهم...
المعارضون... شكرا.
الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس لم يوافق على التعديلين المقدمين من قبل السيد خوجة لرقم. وننتقل الآن إلى التصويت على المواد التي عدلت في التقرير التمهيدي وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر لقراءة الأرقام.

المقرر: المواد التي عدلت في التقرير التمهيدي هي: من 1 إلى 3، من 5 إلى 8، من 11 إلى 13، 15، من 17 إلى 20، 25، من 26 إلى 30، 32، من 34 إلى 36، 38، من 40 إلى 45.

الرئيس: أعرض المواد التي قرأت أرقامها والتي عدلت في التقرير التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
الممتنعون... شكرا.
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد. وطبقا للمادة 36 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة أعرض نص مشروع القانون المتعلق بحماية الساحل وتنميته للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على مشروع القانون. شكرا للسيدات والسادة نواب الأمة. شكرا للسادة أعضاء اللجنة... -ألا توجد نساء بينكم؟ أطلب إذن من السيدة صابر أن تحتج - أشكر الجميع، وأسأل السيد الوزير إن أراد أخذ الكلمة.

وعيد مبارك وسعيد، وكل عام وأنتم بخير، آمين
والحمد لله رب العالمين.

(تصفيق).

الرئيس: أشكر الجميع فقط... لأننا تكلمنا كثيرا
واستمعنا كثيرا وصوتنا كثيرا. شكرا للجميع، نستأنف
أشغال المجلس غدا في الساعة التاسعة والنصف،
وستخصص للأسئلة الشفوية. رفعت الجلسة

**رفعت الجلسة في الساعة السادسة
والدقيقة السابعة عشرة مساء**

السيد رئيس اللجنة: بسم الله، والصلاة والسلام على
رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب.

السلام عليكم.

أوجه شكري الجزيل إلى السيدات والسادة النواب على
مداخلاتهم وعلى مساهماتهم في إثراء المشروع، كما
أخص بالشكر أيضا السادة النواب الذين تقدموا
بتعديلات، كما أنوه بالجهود المبذولة من قبل السيد
الوزير وإطارات الوزارة على التوضيحات التي قدموها
للجنة. كما أتمنى أن يجد هذا القانون طريقه للتطبيق.

ملحق

سؤال كتابي وجواب

من السيد عبد الرحمن سهلي إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة

يشرفني أن أطرح على معالي سيادتكم هذا السؤال المتضمن النقاط التالية:

- متى يتم إنجاز الملعب المتعدد الرياضات بمدينة آفلو؟ هذا الملعب الذي تمت برمجته منذ 1978 ولم ير النور إلى حد الآن، مما أدى إلى ركود الحركة الرياضية والنشاط الشباني بهذه المدينة.

- هل من حق شباب البلديات التالية الاستفادة من هياكل رياضية كالمركبات الجوارية، ومن تجهيزات ثقافية لقاعات الشباب الموجودة ببعضها؟ كمراكز الترفيه العلمي وخطوط الأنترنت، خاصة بمقرات الدوائر ومدينة آفلو، على الأقل. مع العلم أن نسبة الشباب في كل البلديات لا تقل عن 75٪ حسب الإحصائيات المضبوطة في: 1999/09/31.

قائمة بلديات المنطقة الشمالية لولاية الأغواط

عدد السكان	أسماء البلديات
54905 نسمة	آفلو
05694 نسمة	سيدي بوزيد
06199 نسمة	سبقاق
4908 نسمة	واد مرة
1867 نسمة	واد مزي
10999 نسمة	فلتة سيد سعد
7658 نسمة	عين سيدي علي
7872 نسمة	البيضاء
5933 نسمة	بزيدة
6428 نسمة	الحاج الشري
2699 نسمة	تاويالة
5857 نسمة	الغيشة
4270 نسمة	تاجرونة

المرجع: - المادة 134 من الدستور،
- المادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد معالي الوزير المحترم،
- نظرا للتأخر الملحوظ في ميدان الهياكل الرياضية والثقافية بولاية الأغواط عموما والمنطقة الشمالية منها المتكونة من 12 بلدية و 10 دوائر إدارية على الخصوص.

- ونظرا للأعداد المتزايدة من الشباب بهذه البلديات الريفية المحرومة، وخاصة بعاصمتها الحضرية آفلو.

- ونظرا لندرة الوسائل المادية والبيداغوجية والتقنية على مستوى مدينة آفلو وانعدامها تماما على مستوى البلديات الأخرى.

- ونظرا لقلّة التأيير المتخصص في تنشيط الشباب وعدم ترقية وتشجيع القلة الموجودة من المؤطرين، وغياب الإعلام والميدياتيك المنتشرة بمناطق الوطن المترامي الأطراف.

- ونظرا لإلحاح شباب هذه المنطقة النائبة على رفع الانشغال إلى سيادتكم، والذي تكرر طرحه من قبل ولم يجد أذانا صاغية.

- دار للشباب ببلدية واد مزي برخصة برمجة مقدرة بـ 10 ملايين دج.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، منحت الولاية غلاف مالي قدره 10 ملايين دج لإعادة تهيئة وتجهيز كل المنشآت الشبانية، كما استفادت الولاية في إطار برنامج الجنوب، من عملية إنشاء مدياتيك برخصة برمجة قدرها 4 ملايين دج.

أما بشأن الملعب المتعدد الرياضات بأفلو، فإن العملية لم تسجل ضمن المشاريع القطاعية من قبل، وكانت المبادرة من طرف البلدية، وتأخر الإنجاز لنقص الوسائل المالية، وتتمثل الأشغال المنجزة لحد الآن في منصة تتسع لـ 2000 مقعد، وملعب ترابي، وسياج حديدي، وكذا غرف ملابس ومرافق صحية بسيطة.

وتجدر الإشارة إلى توجه سياسة القطاع حاليا نحو المنجزات الخفيفة.

أما بشأن استفساركم عن حق الشباب في الاستفادة من الترفيه العلمي وشبكة الأنترنت، أفيدكم أن ولاية الأغواط تتوفر على سيبار كافي على مستوى مركز إعلام وتنشيط الشباب المتواجد بعاصمة الولاية، وسيباركافي ثان على مستوى دار الشباب "المنار".

وفي الختام، تقبلوا، سيادة النائب المحترم، أسمى عبارات التقدير، شاكرا لكم اهتمامكم بقضايا الشباب.

وإنني إذ أبلغ سيادتكم هذا الانشغال، الذي أرجو أن يلقي الاهتمام اللازم والكرم الموفور من طرفكم، تقبلوا مني، معالي وزير الشبيبة والرياضة أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع : الإجابة عن سؤالكم الكتابي رقم 621.

إجابة على سؤالكم المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أفيدكم بأن ولاية الأغواط قد استفادت، في إطار البرنامج القطاعي اللامركز، من مجموعة منشآت جمعت بعاصمة الولاية ودائرة أفلو وهي موزعة كالتالي:
- عاصمة الولاية: مسبح نصف أولمبي، ملعب متعدد الرياضات، بيت للشباب، دار للشباب وقاعة متخصصة.

- دائرة أفلو: بيت للشباب ودار للشباب.
بالنسبة لأفلو وفي إطار البرنامج الجديد لسنة 2001، استفادت الدائرة من قاعة متعددة الرياضات سعة 500 مقعد برخصة برمجة مقدرة بـ 50 مليون دج.

كما استفادت الولاية في إطار البرنامج الجديد بعنوان سنة 2001 من عدة عمليات ذات طابع اجتماعي تربوي ألا وهي:

- مركبان رياضيان جواريان أحدهما ببلدية واد المرة والثاني ببلدية قصر الحيران، وبرخصة برمجة مقدرة بـ 60 مليون دج.